

Final Project 1
Code: MGM 496-PMG496
Project Template

Faculty of Management
Midocean University

عنوان المشروع
أثر تعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء
في السعودية – دراسة تحليلية في ضوء رؤية 2030

أسم الطالب

علي خلف المحمد

222000835

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2025- الفصل الدراسي الثالث

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4	1.1. المقدمة:
6	1.2. مشكلة الدراسة
7	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
8	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
11	1.3. أهمية الدراسة
12	1.3.1. على المستوى النظري:
12	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
	قائمة المراجع. Error! Bookmark not defined.

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أثر تعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء في السعودية – دراسة
تحليلية في ضوء رؤية 2030

1.1. المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الاستقلال الصناعي. ومن بين القطاعات التي تحظى باهتمام متزايد، تأتي صناعة كيماويات البناء باعتبارها ركيزة أساسية في دعم مشاريع البنية التحتية، والإسكان، والمدن الذكية، والمرافق الحيوية، لما لها من دور تقني مباشر في تحسين جودة الإنشاءات، وزيادة كفاءة الأداء، وخفض تكاليف التشغيل والصيانة على المدى الطويل.

لقد شهد قطاع كيماويات البناء في المملكة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بزيادة الطلب المحلي الناتج عن التوسع العمراني والمشاريع التنموية الكبرى، مثل مشروع نيوم، والرياض الخضراء، ومبادرات الإسكان. ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات جوهرية تتعلق بالاعتماد الكبير على المنتجات المستوردة، وضعف التوطين الصناعي، وغياب منظومة متكاملة لنقل التقنية وتطوير الكفاءات المحلية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين تعزيز التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء، من أجل فهم مدى فعالية السياسات الحكومية، وتحديد العوامل المؤثرة في تحقيق التنافسية والاستدامة الصناعية.

ورغم وجود توجهات واضحة نحو دعم المحتوى المحلي، مثل برنامج "صنع في السعودية" ومبادرات هيئة تنمية الصادرات، إلا أن الدراسات التحليلية التي تتناول الأثر الفعلي لهذه السياسات على قطاع كيماويات البناء لا تزال محدودة، خاصة تلك التي تعتمد على بيانات ميدانية وتحليل علمي شامل يأخذ في الاعتبار التحديات التقنية، والبيئة التنظيمية، وسلوك السوق المحلي. إذ أن معظم الأدبيات السابقة ركزت على الجوانب العامة للتصنيع، دون التطرق إلى العلاقة النوعية بين التوطين الصناعي ومؤشرات النمو في هذا القطاع الحيوي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في غياب تحليل دقيق ومتكامل للأثر الفعلي لتعزيز التصنيع المحلي على تطور ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة، خصوصاً في ظل التحديات المرتبطة بجودة المنتجات، ونقل التقنية، واعتماد السوق على الاستيراد، بالإضافة إلى محدودية الابتكار المحلي، وضعف التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

ومن هذه المشكلة تنبثق مجموعة من التساؤلات البحثية، أبرزها:

- إلى أي مدى تسهم السياسات الحكومية في دعم توطين صناعة كيماويات البناء؟
- ما أثر زيادة المحتوى المحلي على نمو السوق المحلي لمنتجات كيماويات البناء؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه المصنّعين المحليين في هذا القطاع؟
- وما الفرص المتاحة لتعزيز النمو المستدام والتنافسية الصناعية؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على قطاع شديد الارتباط بمشاريع التنمية الوطنية، وتقدم رؤية تحليلية تساعد صناع القرار على تقييم فعالية المبادرات الحالية، واقتراح سياسات أكثر تكاملاً لدعم

التصنيع المحلي. كما تساهم الدراسة في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات السعودية، من خلال تقديم نموذج تحليلي يربط بين الاستراتيجيات الصناعية ومؤشرات السوق، ويأخذ في الاعتبار السياق المحلي، والتحديات العالمية، ومتطلبات الجودة والابتكار.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي معمق للوضع الراهن، وتقييم مدى تأثير برامج التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء، واقتراح حلول عملية من شأنها تعزيز الكفاءة الصناعية، وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجالات التوطين، والاستدامة، وخلق القيمة المضافة.

1.2. مشكلة الدراسة

في ظل التوسع العمراني المتسارع الذي تشهده المملكة العربية السعودية، مدفوعاً بمشاريع تنموية ضخمة ضمن رؤية المملكة 2030، تزداد الحاجة إلى بنية تحتية متقدمة تعتمد على مواد بناء ذات جودة عالية وكفاءة مستدامة. وتُعد كيماويات البناء – بما تشمل من لواصق، وعوازل، ومحسنات خرسانة، ومركبات مانعة للتسرب – من العناصر الحيوية في تحسين أداء المنشآت، وزيادة عمرها الافتراضي، وتعزيز كفاءة الطاقة، مما يجعلها قطاعاً استراتيجياً في دعم التنمية العمرانية.

ورغم وجود سوق واعد لهذه المنتجات، إلا أن الاعتماد الكبير على الواردات لا يزال يشكل تحدياً أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي، ويُبرز فجوة واضحة بين التوجهات الوطنية نحو توطيد الصناعة، والواقع الفعلي لسوق كيماويات البناء. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين برامج التصنيع المحلي ونمو هذا السوق المتخصص، من حيث الكم والنوع، ومدى قدرة السياسات الحالية على تعزيز تنافسية المنتج المحلي في بيئة تنسم بالمنافسة العالمية والتغيرات التقنية السريعة.

أولاً: مراجعة الأدبيات

تشير الأدبيات السابقة إلى اهتمام متزايد بموضوع التصنيع المحلي في المملكة، إلا أن معظم الدراسات اتسمت بما يلي:

1. تناول عام لمفهوم التصنيع المحلي دون تخصيص قطاع كيماويات البناء.
2. غياب النماذج التحليلية التي تربط بين السياسات الصناعية ومؤشرات النمو الفعلي في هذا القطاع.
3. دمج كيماويات البناء ضمن قطاعات أوسع مثل البتروكيماويات أو مواد البناء، دون إفرادها بالدراسة المستقلة.

ثانياً: الفجوة البحثية

تنقسم الفجوة إلى جانبين رئيسيين:

أ. الفجوة النظرية

1. نقص الدراسات المنهجية التي تربط بين أدوات دعم التصنيع المحلي (مثل الدعم الحكومي، نقل التقنية، تطوير الكفاءات) وبين مؤشرات نمو سوق كيماويات البناء.
2. غياب التحليل السببي للعلاقة بين التوطين الصناعي والنمو السوقي من حيث الحجم، التنوع، والاستدامة.
3. شحّ الأدبيات التي تعالج القطاع بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة ذات خصائص فنية وتنظيمية خاصة.

ب. الفجوة التطبيقية

1. ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المحلية مقارنة بالمستورد.
2. محدودية الوصول إلى المواد الخام والتقنيات الحديثة.
3. ضعف البنية التحتية التصنيعية وقلة خطوط الإنتاج المتقدمة.
4. ضعف الربط بين البحث العلمي ومراكز التطوير الصناعي واحتياجات السوق الفعلية.
5. غياب السياسات التسويقية الوطنية التي تدعم تموضع المنتج المحلي كمنافس حقيقي.
6. نقص المؤشرات الإحصائية الدقيقة التي ترصد تطور السوق وهيكلته ومدى استيعابه للمنتج المحلي.

ثالثاً: أهمية المشكلة

تتبع أهمية هذه المشكلة من كونها تمس قطاعاً حيوياً يرتبط مباشرة بمشاريع الإسكان، المدن الذكية، والبنية التحتية المستدامة، كما أن فهم العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو السوق يُعد مدخلاً استراتيجياً لرسم السياسات الاقتصادية، وتحقيق مستهدفات التوطين وخلق القيمة المضافة.

رابعاً: الغرض من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل العلاقة بين برامج التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة.
2. تقييم فعالية السياسات الحالية في دعم هذا القطاع.
3. استكشاف التحديات البنيوية والتنظيمية التي تواجه المصنعين المحليين.
4. تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز التنافسية، وتسريع وتيرة النمو، وتحقيق الاستدامة الصناعية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

على الرغم من تنامي الاهتمام البحثي بموضوع التصنيع المحلي والتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، إلا أن الأدبيات المتخصصة تكشف عن وجود فجوات نظرية واضحة في تناول قطاع كيماويات البناء ضمن السياق السعودي، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو النماذج التحليلية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الفجوات كما يلي:

(1) غياب إطار نظري متخصص لقطاع كيماويات البناء

تُعالج معظم الدراسات التصنيع المحلي ضمن قطاعات صناعية كبرى مثل البتروكيماويات والمعادن، دون تخصيص نموذج معرفي يفسر الخصائص التقنية والاقتصادية الفريدة لسوق كيماويات البناء، أو يوضح ديناميكياته التنافسية وسلوكه السوقي.

(2) ضعف الربط بين التصنيع المحلي ومؤشرات النمو السوقي

تتناول الأدبيات مفاهيم التوطين الصناعي كأهداف استراتيجية، لكنها نادرًا ما تربطها بمتغيرات كمية قابلة للقياس مثل: حجم السوق، معدل النمو، مرونة الطلب، إحلال الواردات، أو تموضع المنتج المحلي مقابل المستورد، مما يحدّ من القدرة على تقييم الأثر الفعلي للسياسات الصناعية.

(3) قصور في إدماج البُعد التنظيمي والسياساتي ضمن النماذج النظرية

تغفل معظم الدراسات الدور الوسيط للسياسات الحكومية – كالدعم المالي، الحماية الجمركية، الحوافز الضريبية، وتمويل الابتكار – في تفسير العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو السوق، رغم أن هذه السياسات تُعدّ محددًا حاكمًا في البيئة السعودية.

(4) ندرة الدراسات المقارنة ضمن السياق العربي والخليجي

في حين تتوفر نماذج تحليلية متقدمة في بيانات صناعية ناضجة، تفتقر الأدبيات إلى دراسات مقارنة تعكس الخصوصية المؤسسية والاقتصادية للمملكة، وتُبرز الفروقات الهيكلية بين السوق السعودي والأسواق الإقليمية المجاورة، خاصة في ظل مشاريع رؤية 2030.

(5) تجاهل البُعد الزمني والتحول المرحلي للصناعة

تتوقف معظم الدراسات عند توصيف الحالة الراهنة دون بناء نماذج تفسيرية لمسار التحول من الاعتماد على الاستيراد إلى التصنيع المحلي، أو قياس أثر هذا التحول عبر الزمن، مما يُضعف القدرة على التنبؤ بمستقبل القطاع ضمن دورة صناعة ناشئة.

تشير هذه الفجوات النظرية مجتمعة إلى نقص تأسيسي في المعرفة الأكاديمية المتعلقة بالعلاقة بين تعزيز التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إطار علمي سعودي معاصر يُعالج هذه الفجوات، ويُسهّم في دعم السياسات الصناعية، وتحقيق مستهدفات التوطين والتنمية الاقتصادية.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتوطين الصناعات، لا سيما في قطاع مواد البناء ضمن مستهدفات رؤية 2030، إلا أن الواقع التطبيقي يكشف عن مجموعة من التحديات البنوية التي تعيق فاعلية التصنيع المحلي في قطاع كيماويات البناء. ويمكن تصنيف أبرز هذه الفجوات التطبيقية كما يلي:

(1) ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتوطين تتعدد المبادرات الحكومية والخاصة الرامية إلى دعم التصنيع المحلي، إلا أن غياب التنسيق الاستراتيجي بين الجهات الصناعية، التجارية، التمويلية،

والتنظيمية يؤدي إلى تشتت الجهود، وتضارب السياسات، وتأخر تنفيذ البرامج الموجهة لتحفيز إنتاج كيماويات البناء محليًا.

(2) محدودية جاهزية المصانع المحلية لاستيعاب المواد الخام وتطوير خطوط الإنتاج تعتمد العديد من المصانع على تقنيات تقليدية وخطوط إنتاج غير مهيأة للتعامل مع المنتجات المتخصصة مثل الإيبوكسي، واللاصقات الأسمنتية، ومواد العزل المتقدمة، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي من حيث الجودة، الثبات الكيميائي، والامتثال للمواصفات الفنية.

(3) نقص الدراسات السوقية الميدانية الداعمة لقرارات التصنيع تعاني الجهات الإنتاجية من غياب قواعد بيانات دقيقة حول حجم الطلب المحلي، أنماط الاستهلاك، المواصفات الفنية المطلوبة للمشاريع الكبرى، واتجاهات السوق، مما يؤدي إلى سوء تقدير فرص التصنيع، وتوجيه الاستثمارات نحو منتجات غير ذات أولوية، أو استمرار الاعتماد على الاستيراد.

(4) قصور في ربط برامج الدعم الحكومية بالمصانع المتخصصة في كيماويات البناء تركز برامج الدعم مثل "صندوق التنمية الصناعي" و"صنع في السعودية" على القطاعات الصناعية الكبرى، دون تخصيص أدوات تمويل وتحفيز موجهة لصناعات دقيقة ككيماويات البناء، ما يحد من قدرة المصانع الصغيرة والمتوسطة على التوسع، والابتكار، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة.

(5) عدم مواءمة بعض المواصفات الفنية المحلية مع خصائص المنتج المحلي تُفرض أحيانًا مواصفات إنشائية صارمة لا تتوافق مع طبيعة المواد المصنعة محليًا، مما يدفع المقاولين والمشاريع الكبرى إلى تفضيل المنتجات المستوردة بحجة الأداء والجودة، حتى وإن كانت بتكلفة أعلى، وهو ما يضعف فرص اعتماد المنتج المحلي في المشاريع الوطنية.

(6) صعوبة اندماج المصنعين المحليين في سلاسل التوريد للمشاريع الكبرى يواجه المصنعون المحليون تحديات في الحصول على الاعتمادات الفنية، والانضمام إلى قوائم الموردين المعتمدين في مشاريع ضخمة مثل الإسكان والمدن الذكية، نتيجة محدودية الشهادات الفنية، وضعف التسويق الصناعي، وغياب منصات الربط بين المنتج المحلي والمشاريع الحكومية.

تشير هذه الفجوات التطبيقية إلى وجود خلل هيكلي في البيئة التصنيعية والتنظيمية لقطاع كيماويات البناء، مما يستدعي تدخلًا بحثيًا وتحليليًا لتحديد أولويات الإصلاح، وتقديم حلول عملية تعزز جاهزية المصانع، وتربط السياسات الصناعية بالاحتياجات الفعلية للسوق، بما يحقق مستهدفات التوطين والاستدامة الصناعية في المملكة.

(7) كيف يؤثر التوازن بين العمل والحياة على مشاركة الموظفين في صناعة الخدمات؟

يُعد التوازن بين العمل والحياة من العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى مشاركة الموظفين في بيئات العمل الخدمية، والتي تتسم غالبًا بضغوط عالٍ، وتفاعل مستمر مع العملاء، وساعات عمل مرنة أو غير نمطية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن تحقيق هذا التوازن يساهم في تعزيز الرضا الوظيفي، وتقليل مستويات الإجهاد المهني، وزيادة الولاء التنظيمي، مما ينعكس إيجابًا على معدلات المشاركة الفعلية للموظفين في الأنشطة التشغيلية والخدمية.

وفي سياق هذه الدراسة، التي تركز على ديناميكيات التصنيع المحلي ونمو القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية، فإن صناعة الخدمات – بما فيها الخدمات اللوجستية، والدعم الفني، والتسويق الصناعي – تُعد مكونًا تكميليًا حيويًا في دعم سلاسل القيمة لقطاع كيماويات البناء. وبالتالي، فإن مشاركة الموظفين في هذه الخدمات لا ترتبط فقط بالكفاءة التشغيلية، بل أيضًا بمدى قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع متطلبات السوق، وتقديم حلول مرنة ومبتكرة.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز التوازن بين العمل والحياة يُسهم في:

1. رفع جودة الأداء المهني من خلال تقليل الإرهاق وتحسين التركيز.
 2. تعزيز الاستقرار الوظيفي وتقليل معدلات الدوران الوظيفي، مما يدعم استمرارية العمليات الخدمية المرتبطة بالتصنيع المحلي.
 3. تحفيز الابتكار والتفاعل مع تحديات السوق، خاصة في القطاعات التي تتطلب مرونة في التعامل مع العملاء والموردين.
 4. دعم بيئة العمل التشاركية التي تُعد ضرورية لتكامل الجهود بين القطاع الصناعي والخدمي.
- وبناءً عليه، فإن التوازن بين العمل والحياة لا يُعد مجرد عامل رفاهية، بل يمثل محددًا استراتيجيًا في تعزيز مشاركة الموارد البشرية في صناعة الخدمات، بما ينعكس على كفاءة سلاسل التوريد، وجودة الدعم الفني، وفعالية التسويق الصناعي، وهي عناصر محورية في إنجاح التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة.

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بأحد القطاعات الصناعية الاستراتيجية التي تمثل ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وهو قطاع كيماويات البناء، الذي يُعد عنصرًا محوريًا في دعم تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى في مجالات البنية التحتية، الإسكان، والمرافق العامة. ويكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة نظرًا لدوره التقني في تحسين جودة الإنشاءات، وتعزيز كفاءة الطاقة، وإطالة العمر الافتراضي للمباني، مما يجعله أحد المكونات الحيوية في سلاسل القيمة الصناعية والإنشائية. وتتجلى أهمية الدراسة في المحاور الآتية:

1. خدمة التوجه الوطني نحو التوطين الصناعي تسعى الدراسة إلى تحليل الأثر الفعلي لتعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء، بما يدعم جهود المملكة في تقليل الاعتماد على الواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعظيم المحتوى المحلي في المشاريع الوطنية الكبرى، انسجامًا مع مستهدفات برامج التوطين والتحول الصناعي.

2. سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتخصصة تكشف المراجعة الأولية للأدبيات عن ندرة الدراسات التطبيقية التي تتناول العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في السياق السعودي، خصوصًا ضمن إطار رؤية 2030، ما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية تسد فراغًا معرفيًا قائمًا، وتساهم في إثراء الحقل البحثي بمخرجات قابلة للتطبيق.

3. دعم صنّاع القرار والمستثمرين توفر الدراسة إطارًا تحليليًا وبيانات ميدانية قد تُعين الجهات الحكومية والقطاع الخاص على صياغة سياسات أكثر فاعلية لتشجيع الاستثمار في تصنيع المواد الكيماوية الخاصة بالبناء، وتطوير الحوافز المناسبة، وتوجيه رؤوس الأموال نحو الفرص غير المستغلة في السوق المحلي.

4. المساهمة في تحسين جودة المنتج المحلي وتعزيز تنافسيته من خلال تشخيص التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه المصانع المحلية، واستعراض التجارب الناجحة، تتيح الدراسة خارطة طريق عملية لتحسين جودة المنتجات الوطنية، ورفع قدرتها التنافسية في مواجهة البدائل المستوردة، بما يعزز ثقة السوق المحلي والدولي بها.

5. إبراز البُعد الاستراتيجي لقطاع كيماويات البناء لا يقتصر دور هذا القطاع على كونه مساهمًا في الناتج المحلي، بل يُعد حلقة وصل حيوية بين سلاسل التوريد في قطاع البناء والتشييد، ما يعني أن نموه المستدام ينعكس إيجابًا على عشرات الصناعات المساندة، ويوفر فرصًا وظيفية وفنية نوعية تساهم في تنمية رأس المال البشري الوطني.

6. أهمية التوقيت والسياق الوطني تأتي هذه الدراسة في مرحلة حاسمة تتسارع فيها المبادرات الحكومية والخاصة لتوطين الصناعات وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ما يمنح نتائجها وتوصياتها قيمة تطبيقية عالية، وقدرة مباشرة على التأثير في السياسات الصناعية والتنموية الجارية.

1.3.1. على المستوى النظري:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية متقدمة من خلال سعيها إلى إثراء الإطار المفاهيمي المرتبط بالعلاقة بين سياسات التصنيع المحلي ونمو القطاعات الاقتصادية الحيوية، مع تركيز خاص على قطاع كيمائيات البناء في المملكة العربية السعودية، الذي يُعد من القطاعات الاستراتيجية غير المُتناولة بشكل كافٍ في الأدبيات المحلية. ويأتي هذا التناول في ظل الحاجة إلى نماذج نظرية تفسّر ديناميكيات هذا القطاع ضمن سياق التحول الوطني الذي تقوده رؤية المملكة 2030، بوصفها مرجعية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وتعمل الدراسة على تأصيل المفاهيم المرتبطة بالتوطين الصناعي من منظور الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلي، من خلال بناء إطار نظري يربط بين محفزات التصنيع المحلي – كالدعم الحكومي، نقل التقنية، وتطوير الكفاءات – وبين مؤشرات النمو السوقي في بيئة تنافسية تخضع لحكومة وطنية واستراتيجيات صناعية متعددة الأبعاد. كما تسعى إلى تجاوز الطرح الوصفي التقليدي عبر تقديم نموذج تفسيري يُمكن من فهم العلاقة السببية بين السياسات الصناعية وأداء السوق، بما يتيح إمكانية التنبؤ بمسارات النمو المستقبلي للقطاع.

وتُعد هذه الدراسة مساهمة نوعية في إعادة بلورة المفاهيم المرتبطة بسلاسل الإمداد المحلية، والربحية المستدامة، والتنافسية الصناعية، من خلال إسقاطها على قطاع كيمائيات البناء الذي يتميز بخصوصية فنية وتنظيمية تتطلب نماذج تطبيقية مشتقة من البيئة السعودية. كما تفتح الدراسة المجال أمام تطوير أدبيات جديدة تتناول هذا القطاع بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة، وليس مجرد امتداد لقطاعات صناعية أوسع، مما يعزز من القيمة العلمية والعملية لمخرجاتها.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم إطار عملي تحليلي يُمكن أن تعتمد عليه الجهات الحكومية وشبه الحكومية، إلى جانب منشآت القطاع الخاص، في تقييم فعالية استراتيجيات التصنيع المحلي وأثرها المباشر على نمو قطاع كيمائيات البناء في المملكة العربية السعودية. ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في ظل التحديات التشغيلية والتسويقية التي تواجه القطاع، والتي تشمل تقلبات سلاسل الإمداد، الاعتماد المفرط على المنتجات المستوردة، وضعف المواءمة بين قدرات الإنتاج المحلي ومتطلبات المشاريع الإنشائية الكبرى.

وتسعى الدراسة إلى دعم صنّاع القرار من خلال تقديم توصيات مبنية على تحليل واقعي للمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية المؤثرة في السوق، بما يُسهم في صياغة سياسات تحفيزية أكثر دقة وفعالية، تهدف إلى تعزيز التوطين الصناعي، ورفع كفاءة المصانع المحلية، وتحسين جودة المنتجات الكيماوية المستخدمة في البناء والتشييد، بما يتماشى مع المعايير الفنية والمواصفات الإنشائية المعتمدة.

وتكمن القيمة التطبيقية للدراسة في النقاط التالية:

- توفير مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس، تُستخدم في تتبع أثر برامج التوطين ومبادرات التحول الصناعي على أداء السوق المحلي.
 - تشخيص الفجوات التشغيلية والتقنية التي تعيق اندماج المصانع المحلية في سلاسل التوريد الوطنية، خاصة في المشاريع الكبرى مثل الإسكان والمدن الذكية.
 - اقتراح آليات ربط فعالة بين خطوط الإنتاج المحلي واحتياجات السوق، بما يعزز من مرونة الاستجابة للطلب، ويقلل من فجوة الاعتماد على الاستيراد.
 - دعم اتخاذ القرار الاستثماري من خلال تسليط الضوء على الفرص غير المستغلة في تصنيع كيماويات البناء، وتحديد القطاعات الفرعية ذات الجدوى الاقتصادية العالية.
 - تعزيز قابلية التطبيق الفوري للتوصيات في ظل التوقيت الحرج الذي تشهده المملكة، حيث تتسارع فيه جهود التوطين وتوسيع القاعدة الإنتاجية ضمن رؤية 2030.
- وبذلك، تُعد هذه الدراسة أداة عملية لتوجيه السياسات الصناعية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز التنافسية الوطنية في قطاع يُمثل حلقة وصل حيوية بين الصناعة والإنشاءات، ويُسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والتنموية للمملكة.

قائمة المراجع

1 IMARC Group شركة أبحاث سوقية واستشارية دولية تُقدم تقارير تحليلية تغطي قطاعات متعددة وتعلّق بأنها تعمل مع مؤسسات كبرى وشركات عالمية.

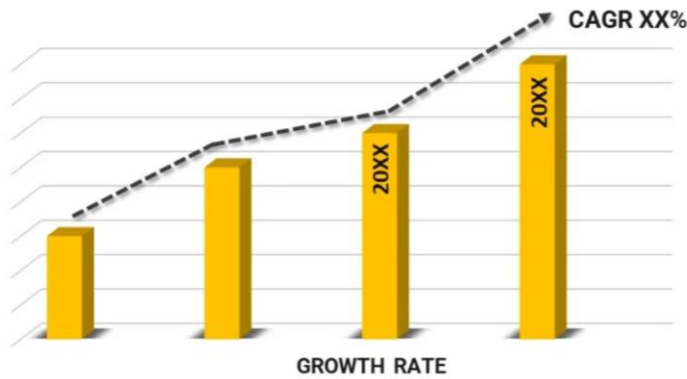
[Saudi Arabia Construction Chemicals Market Statistics, 2033](#)



SAUDI ARABIA CONSTRUCTION CHEMICALS MARKET

BREAKUP BY TYPES

- Concrete Admixtures
- Waterproofing and Roofing
- Repair
- Others



CAGR XX%
(20XX-20XX)

MARKET GROWTH RATE



HIGHEST CAGR

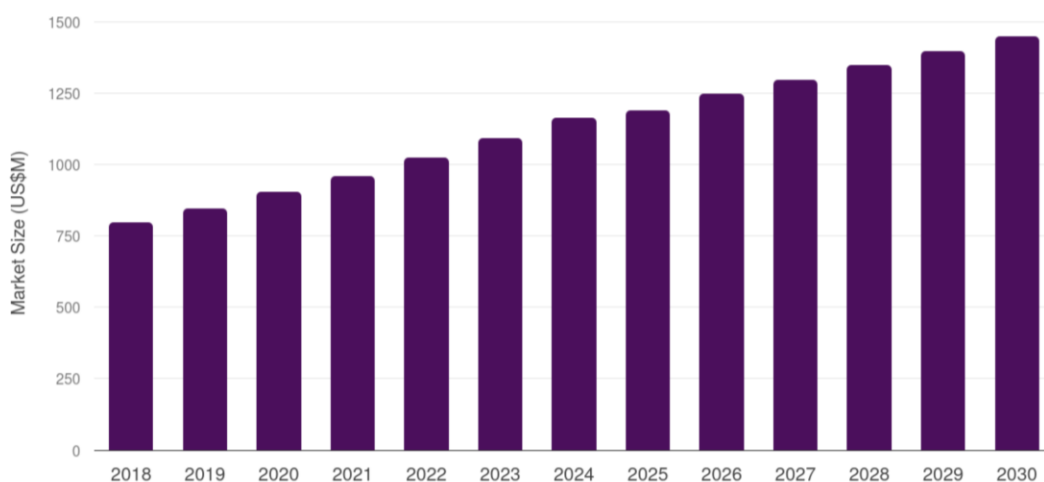


LARGEST MARKET

2 Grand View Research شركة أبحاث أمريكية/هندية مسجلة بكاليفورنيا، تُصدر تقارير سنوية في أكثر من 45 صناعة، وتُشير إلى استخداماتها من مؤسسات تعليمية كبيرة.

[Saudi Arabia Construction Chemicals Market Size & Outlook, 2030](#)

Saudi Arabia construction chemicals market, 2018-2030



<https://www.grandviewresearch.com/horizon/outlook/construction-chemicals-market/saudi-arabia>



3 Allied Market Research مؤسسة أبحاث وتحليل أسواق تُعلن عن وجود فريق داخلي كبير (>600 محلل) وتغطي عدة قطاعات.

[Saudi Arabia Construction Chemicals Market Statistics 2032](#)

4 Ken Research شركة أبحاث واستشارات سوقية تركز على تسليط الضوء على صناعات متعددة، وتعمل على نشر تقارير وتحليلات بيانات (منذ 2011) عبر آسيا والشرق الأوسط.

[Ken Research Company Profile & Overview](#)

5 ALCHEMPro منصة معلومات وأبحاث متخصصة في صناعة الكيماويات، توفر بيانات اقتصادية وتجارية تقنية حول الكيماويات والاتجاهات السعيرية.

[Market Research & Business Intelligence Tool for Chemical Industry | ALCHEMPro](#)

6 مجلة علمية

Almalki, A. M. (2021). *Localizing industrial production and its role in economic diversification: A vision aligned with Saudi Vision 2030. Journal of Economic Development Studies*, 18(3), 45–62.

نوع المرجع : مقال علمي في مجلة

عنوان المجلة : *Journal of Economic Development Studies*

الحجم والإصدار : المجلد 18 ، العدد 3

نطاق الصفحات 45 ، 62

7 موقع إلكتروني

Ministry of Industry and Mineral Resources. (2023). *National strategy for industrial development*. <https://www.industry.gov.sa>

نوع المرجع : موقع حكومي رسمي

الجهة المسؤولة : وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية

العنوان : *National strategy for industrial development*

8 تقرير رسمي من منظمة (Institutional Report)

Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA). (2020). *Opportunities in the construction chemicals sector in Saudi Arabia*.

<https://www.investsaudi.sa>

نوع المرجع : تقرير رسمي من منظمة

الجهة المسؤولة : الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA)

العنوان *Opportunities in the construction chemicals sector*